

Distr.: Limited
2 April 2019

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية للمواد
الكيميائية



الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر
الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الثالث
مونتيفيديو، ٢-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩

مشروع تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال اجتماعه الثالث

أولاً - مقدمة

- ١- أنشأ المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بموجب قراره ٦/٢ الفريق العامل المفتوح العضوية بوصفه هيئة فرعية تابعة له. ويتعين على هذا الفريق العامل أن يجتمع في السنة السابقة لكل دورة من دورات المؤتمر للاضطلاع بالأعمال التحضيرية للدورة بهدف كفاءة شمولية المؤتمر وفعاليتها. وعقد الاجتماع الأول للفريق العامل في بلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في حين عقد اجتماعه الثاني في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقرر المؤتمر بموجب قراره ٥/٤، أن يعقد الاجتماع الثالث للفريق العامل قبل انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر، وذلك في عام ٢٠١٨ أو في أوائل عام ٢٠١٩.
- ٢- وبناء على ذلك، عقد الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية في ساحة أنتيل في مونتيفيديو خلال الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

ثانياً - افتتاح الاجتماع

- ٣- افتتحت الاجتماع رئيسة المؤتمر، السيدة غيرترود زالر (ألمانيا)، في الساعة ١٥:١٠ صباح يوم الثلاثاء، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩.
- ٤- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة إنديا دي ليون، وزيرة الإسكان وتخطيط الأراضي والبيئة، أوروغواي؛ والسيد خورخي باسو، وزير الصحة العامة، أوروغواي؛ والسيد أرييل بيرغامينو، نائب وزير خارجية أوروغواي؛ والسيدة زالر، رئيسة المديرية العامة للبيئة والصحة، ومكافحة الانبعاثات، وسلامة المنشآت والنقل والسلامة الكيميائية، الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وأمان المفاعلات، ألمانيا؛ والسيد لورينتيو أديان نيكولاسكو، وزير الدولة بوزارة البيئة، رومانيا؛ والسيد تيم كاستن، نائب مدير شعبة الاقتصاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥- ووجهت السيدة دي ليون في ملاحظاتها الانتباه إلى التزامات أوروغواي وجهودها المتواصلة للنهوض بالخطة الدولية للسلامة الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مؤكدةً أن أوروغواي بوصفها بلداً يعتمد على مصائد الأسماك والزراعة، تواجه زيادة في استخدام الكيماويات الزراعية مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لحماية التنوع البيولوجي وصحة الإنسان والنظم الإيكولوجية. وقد وفر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إطاراً لمشاركة جميع القطاعات والجهات المعنية ذات الصلة، وأحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠، لكن لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، كما أن الزيادة في إنتاج المواد الكيميائية على الصعيد العالمي تشكل تحدياً جديداً في وجه الإدارة السليمة لها وتقييم المخاطر التي تشكلها، وبخاصة في البلدان النامية. وأضافت أن التعاون الدولي هو أمر بالغ الأهمية في الاستفادة من التقدم المحرز وفي سد الفجوات المعرفية القائمة. ويتيح الاجتماع الحالي فرصةً للاستمرار في التقدم نحو تعزيز إظهار وإبراز أهمية الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات وللضمان قديماً في تنفيذ خطة السلامة الكيميائية لما بعد عام ٢٠٢٠. وفي الختام، تمت للفريق العامل النجاح في مداولاته بهدف ضمان نجاح الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وتحقيق مستقبل أفضل وأوفر صحةً للجميع.

٦- وأبرز السيد باسو في البيان الذي أدلى به الحاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات للتصدي للتحدي المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت جمعية الصحة العالمية خريطة طريق لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي من أجل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وما بعده. وقامت خريطة الطريق، التي دعت إلى اتخاذ إجراءات في مجالات الحد من المخاطر وتوفير المعارف والأدلة والقدرات المؤسسية والقيادة والتنسيق، بمساعدة وزارات الصحة في التخطيط وتحديد أولوياتها، وقدمت لها الدعم من أجل بناء القدرات والتنوع، ومكنتها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مواد كيميائية معروفة. وينبغي اعتماد النهج التحويطي فيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي ما زال عدم اليقين يحوطها. وعلى العموم فإن البلدان تتحمل مسؤولية مشتركة على صعيد إنتاج المعارف بشأن المخاطر التي تتعرض لها التنمية البشرية والإنسان طوال دورات المواد الكيميائية وإتاحة تلك المعارف لصناع القرار. وهناك حاجة إلى التعاون فيما بين الكثير من القطاعات، بما في ذلك الصحة، والبيئة، والصناعة، والنقل، والتجارة، والزراعة، وكذلك مع الأوساط الأكاديمية ومنظمات العمال والمجتمع المدني، لتحديد ممارسات أكثر أمناً واستدامةً لإدارة المواد الكيميائية.

٧- وركز السيد أرييل بيرغامينو في ملاحظاته على أهمية النهج الاستراتيجي والفريق العامل المفتوح العضوية في الجهود الدولية في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وجعل الفريق العامل على وجه الخصوص تعزيز بناء القدرات ممكناً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وكذلك تعزيز الحوار مع القطاع الخاص والجهات الأخرى بشأن الإدارة والاستخدام المستدام للمواد الكيميائية. وقال إن استمرارية الفريق أمر أساسي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي توفر أكثر خطة تنمية مشروعة وقوية وجريئة متاحة حالياً للإنسانية. وأضاف أن الفريق العامل ضروري لمعالجة المواد الكيميائية غير المشمولة بالاتفاقات الدولية، وتوفير الوسائل الكفيلة بتعزيز وتشجيع الحوار مع الجهات الفاعلة في مجال الصناعة ومع القطاع الخاص. ويكتسب أهمية حيوية أيضاً وجود آلية مالية سليمة لأداة ما بعد عام ٢٠٢٠، وتبادل المعارف والتكنولوجيا، وبناء القدرات.

٨- وبدأت السيدة زالر بالإشارة إلى أن عملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠ أُرست الأساس لمفاوضات مثمرة في الاجتماع الحالي. وقد نوقشت بشكل مكثف الرؤية والنطاق والمبادئ والأهداف الاستراتيجية

للإطار المستقبلي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وأعربت عن أملها في حدوث تقدم كبير بخصوص هذه العناصر أو حتى في وضعها في صيغتها النهائية وتقديمها إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية لكي يعتمد عليها إن أمكن في دورته الخامسة. أما العناصر الإضافية المتمثلة في الترتيبات المؤسسية والآليات لدعم التنفيذ والاعتبارات المالية فيمكن أن تناقش في الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات. ووجهت الانتباه إلى بندين من بنود جدول الأعمال ذوي أهمية خاصة للاجتماع الحالي. أولاً، البند ٣، بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، وهو بند أرست الورقة التي أعدها الرئيس المشارك لعملية ما بين الدورات أساساً ممتازاً لمناقشته؛ وثانياً، البند ٤، بشأن التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف العامة لعام ٢٠٢٠ المتمثلة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ورغم أن بعض التقدم قد تحقق بالتأكيد إلا أن النهج الاستراتيجي، بوصفه منبراً طوعياً متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة، غير قادر على الوفاء بجميع الوعود المرتبطة بإطلاقه في عام ٢٠٠٦. ولن يتسنى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، وكذلك لم يعزز بشكل كاف الاتساق وأوجه التآزر بين المنظمات، التي ينبغي أن تسهم في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وبناءً على ذلك فإن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ويدعو التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية، الذي أطلق مؤخراً والمعنون من التكرات إلى حلول مبتكرة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى إنشاء إطار عالمي شامل لتعزيز التزام والنخراط جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ودعت الممثلين لمناقشة الهيكل المحتمل لهذا الإطار.

٩- وقال السيد نيكولاسكو، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إن ورقة الرئيس المشارك توفر أساساً ممتازاً لوضع توصيات محددة بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وقد نفذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عملاً على نفس المنوال سيُعرض في الاجتماع الحالي. ويتيح الاجتماع الحالي، الذي يعقد في لحظة حاسمة، في أعقاب الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وبعد إطلاق تحالف الطموح العالمي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات، وكلاهما أظهر وعياً سياسياً بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، فرصة لإحداث تغيير حقيقي. أما التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية فقد بيّن، من خلال رسالته التي مؤداها أن هدف عام ٢٠٢٠ لن يتحقق، أن بقاء الأمور على حالها ليس خياراً عملياً. ويتعين على مقرري السياسات تكثيف جهودهم من أجل تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠ على أبعد تقدير. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع أصحاب المصلحة لتعزيز وتحديد أولويات الجهود المبذولة على صعيد الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك اعتماد الإطار التمكيني المحسن من أجل التنفيذ الفعال لأبعاد خطة عام ٢٠٣٠ الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات. وفي الختام، رحب باستخدام الغايات الموصى بها المبينة في ورقة الرئيس المشارك كأساس لمواصلة العمل فيما بين الدورات ووضع مؤشرات في نفس الوقت للسماح باستعراض التقدم المحرز.

١٠- وقال السيد كاستن في ملاحظاته إن الاجتماع الحالي جاء في وقت محوري يواجه فيه العالم تحديات بيئية متعددة مثل فقدان التنوع البيولوجي، ومقاومة مضادات الميكروبات، وتغير المناخ، والتلوث، وكلها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وإلى جانب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، يسعى النهج الاستراتيجي إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وهو أمر أساسي لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ ورؤية كوكب سليم لأناس أصحاء. وأضاف أن العديد من نتائج الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة تتسم بالأهمية للاجتماع الحالي، بما في ذلك الإعلان الوزاري بشأن إيجاد حلول مبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي أكدت فيه جمعية البيئة ضرورة

تضافر الجهود من أجل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وتوفير إطار تمكيني لما بعد عام ٢٠٢٠، والقرارات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وبشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، وبشأن المنتجات البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة. كذلك أُصدر خلال الدورة الرابعة لجمعية البيئة التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية، الذي يبين أن التقدم المحرز كان متفاوتاً وأن العالم لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠. وأظهرت ردود الفعل الإيجابية بشأن التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية والاهتمام العام بما أن العالم منته، أكثر من أي وقت مضى، إلى كيفية تأثير المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة. وشجع السيد كاستن الممثلين على السعي إلى التغيير والتحلي بالطموح العالي على نطاق المنظومة فيما يخص الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، وأن يأخذوا في الاعتبار أن الحلول موجودة، إلا أن هناك حاجة ملحة لعمل أكثر طموحاً في جميع أنحاء العالم من جانب جميع أصحاب المصلحة.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - إقرار جدول الأعمال

١١ - أقر الفريق العامل جدول الأعمال المبين أدناه على أساس جدول الأعمال المؤقت (SAICM/OEWG.٣/١):

- ١ - افتتاح الاجتماع.
- ٢ - المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول الأعمال؛
 - (ب) تنظيم العمل.
- ٣ - النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠:
 - (أ) التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥؛
 - (ب) الاعتبارات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠:
 - '١' إعداد التوصيات للدورة الخامسة من المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛
 - '٢' الجدول الزمني لعملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠.
- ٤ - التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف العامة لعام ٢٠٢٠ المتمثلة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية:
 - (أ) التقرير المرحلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦؛
 - (ب) التوجه العام والتوجيهات نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠؛
 - (ج) مسائل السياسات العامة الناشئة، وغيرها من المسائل المثيرة للقلق؛

(د) تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي؛

(هـ) تمويل النهج الاستراتيجي.

- ٥- الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠.
- ٦- التحضيرات للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.
- ٧- مسائل أخرى.
- ٨- اعتماد تقرير الاجتماع.
- ٩- اختتام الاجتماع.

باء - تنظيم العمل

١ - الحضور

- ١٢- مثلت في الاجتماع الحكومات المشاركة التالية: [تستكمل فيما بعد]
- ١٣- مثلت في الاجتماع المنظمات الحكومية الدولية التالية: [تستكمل فيما بعد]
- ١٤- مثلت في الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية: [تستكمل فيما بعد]
- ١٥- مثلت في الاجتماع أيضاً الكيانات الأخرى التالية: [تستكمل فيما بعد]

٢ - الموظفون

١٦- يطبق النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٣ من ذلك النظام الداخلي، على اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية مع تعديل ما يلزم تعديله. ووفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٤، يعمل الموظفون المنتخبون في الدورة الرابعة للمؤتمر بوصفهم أعضاء المكتب خلال الاجتماع الحالي. ولكن منذ الدورة الرابعة استبدل عدد من أعضاء المكتب الذين انتخبهم المؤتمر وفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي.

١٧- وبذلك، يتكون المكتب للاجتماع الحالي من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيسة: السيدة غيرتروود زالر (ألمانيا)

نواب الرئيسة: السيد ريتيش كومار سينغ (الهند)

السيد سايمون دوماغالسكي (بولندا)

السيدة فالنتينا سيرا (أوروغواي)

السيد ديفيد كابينديولا (زامبيا)

١٨- ويقوم السيد دوماغالسكي أيضاً بمهمة المقرر.

١٩- وأشارت الرئيسة إلى أن السيد برايان كولر استقال من عضوية المكتب بصفته ممثلاً للجهات صاحبة المصلحة من نقابات العمال واختارت مجموعة قطاع نقابات العمال السيد روري أونيل للحلول محله. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل السيد ديفيد مورين (كندا) القيام بمهمة أحد الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات، ولكن

يلزم تعيين رئيس مشارك آخر ليحل محل السيدة ليتيسيا رايس دي كارفالو التي أنهت مهامها في حكومة البرازيل، وبالتالي أنهت عملها أيضاً مع النهج الاستراتيجي، خلال فترة ما بين الدورتين. واتفق الفريق العامل على تناول تعيين رئيس مشارك جديد في إطار البند ٣ (ب) '١'.

٣ - تنظيم العمل

٢٠ - لدى اضطلاع الفريق العامل بأعماله في الاجتماع الحالي، كان معروضاً عليه وثائق عمل ووثائق إعلامية تتعلق بمختلف البنود المدرجة في جدول أعمال الاجتماع. وترد في المرفق xx لهذا التقرير الوثائق المذكورة مرتبة وفقاً لبنود جدول الأعمال المتعلقة بها.

٢١ - واتفق الفريق العامل على العمل وفقاً للمقترح الوارد في مذكرة سيناريو أعدتها الرئيسة (SAICM/OEWG.3/٢). وهكذا فقد أُنقِص، ضمن جملة أمور، على العمل في جلسات عامة يومياً من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠ ومن الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠، رهنأً بإجراء ما يلزم من التعديلات، وإنشاء ما يُرى ضرورياً من الأفرقة المصغرة، على ألا يعمل أكثر من فريق واحد منها في نفس وقت انعقاد الجلسات العامة وألا يجتمع أكثر من فريقين في نفس الوقت.

٤ - بيانات بشأن أهداف الاجتماع

٢٢ - أدلى عدد من الممثلين ببيانات عامة، منهم عدة ممثلين تكلموا باسم مجموعات من البلدان، وتناولت البيانات المسائل التي ستناقش خلال الاجتماع. وأُلقيت أولاً بيانات باسم المجموعات الإقليمية للبلدان، أعقبها بيانات من ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وقطاعات الصناعة ونقابات العمال.

أ - المجموعات الإقليمية

٢٣ - تحدث ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأشار إلى أن أفريقيا تمثل مستودعاً صافياً للمواد الكيميائية وتواجه تحديات خطيرة في إدارة المواد الكيميائية والنفايات على نحو سليم بيئياً. وأعرب عن الأمل في أن يبني الإطار المستقبلي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على النجاحات التي تحققت في النهج الاستراتيجي مع التعويض عن فشلها في تحقيق هدف العام ٢٠٢٠. وأضاف أنه ينبغي المضي قدماً في عناصر النهج الاستراتيجي التي أدت إلى تحقيق الإنجازات السابقة. وعلى الرغم من أن الإطار لا ينبغي تقييده زمنياً، فمن المفروض أن يتضمن غايات وأهدافاً محددة وقابلة للقياس وممكنة التحقيق وملائمة ومحددة المدة. وينبغي أن يكون متعدد القطاعات بطبيعته، ويحظى بالتزام سياسي رفيع المستوى من أجل تحسين ظهور جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات وربطه بشكل مباشر أكثر مع تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠. وينبغي أن يشجع استخدام قطاع الصناعة للكيمياء الخضراء (المراعية للبيئة) والكيمياء المستدامة. وتتسم كفاية الموارد المالية وإمكانية التنبؤ بها واستدامتها بأهمية حاسمة للتنفيذ، على النحو الذي يشير إليه تقييم النهج الاستراتيجي والتقارير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية، وينبغي أن ينص الإطار الجديد على ذلك. ومن شأن تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات أن ييسر ترشيح المسائل السياسية المستجدة التي تحظى بالاهتمام العالمي وأن يحمي البلدان من التعرض للترهيب أثناء عملية الترشيح. واختتم بقوله إن أهداف الإطار المستقبلي ينبغي أن تركز على أهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - وتحدث ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، فقال إن الوقت حان لحقبة جديدة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ولكن التحديات القائمة أمام تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول العام ٢٠٢٠ لا ينبغي أن تطغى على الأهداف الطموحة الجديدة لفترة ما بعد

عام ٢٠٢٠. وينبغي مواصلة تعزيز الأنشطة الجارية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمبادئ المختلفة، بما في ذلك مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وزيادة التعاون الإقليمي. ويمثل إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والتوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الذي يتضمن ١١ عنصراً أساسياً و٦ من مجالات النشاط الأساسية، وخطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي أدوات مفيدة لتقييم التنفيذ وتحسينه في الطريق إلى العام ٢٠٢٠. وكشفت وثائق مختلفة عن فجوات كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وعن نمو التجارة الدولية للمواد الكيميائية مما أدى إلى اتساع الفجوات التي كانت قائمة سابقاً؛ وضرورة المساعدة التقنية والدعم المالي ونقل التكنولوجيا؛ وأهمية الموارد المالية المحددة والمستدامة والكافية والتي تيسر الاستفادة منها في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائات؛ وضرورة الحفاظ على استمرارية الإسهامات التي تقدمها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتوسيع نطاق النهج نفسه إلى الأمانة المستقبلية لمبر ما بعد العام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى الموارد الكافية والمزيد من المسؤوليات؛ وضرورة تطبيق المسؤولية الممتدة للمنتج على كامل دورة حياة المواد الكيميائية. وسيطلب الأمر إجراء مداوات شاملة للجميع وشفافة لتحقيق نهج وهيكلي يتسمان بالشمول والجاذبية لإطار ما بعد العام ٢٠٢٠، كما تلزم معالجة احتياجات البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٥- وتحدث ممثل الأرجنتين باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فأعرب عن تأييده لضرورة إقامة إطار واسع وشامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائات المتعلقة بها. وينبغي للإطار أن يعالج الحاجة إلى وضع وتنفيذ وتطبيق القوانين والسياسات الأساسية في مجال الإدارة، وأن يشمل ويدمج جميع الصكوك الدولية السارية ويسعى إلى إنشاء التآزر والاتساق. وينبغي أن يكون طموحاً وشاملاً وصالحاً لكل زمان، على أن يظل في نفس الوقت بسيطاً وواضحاً وموجزاً. وينبغي أن يشمل نطاقه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأي نوع من أنواع النفائات المرتبطة بالمواد الكيميائية، ويأخذ في الاعتبار نهج دورة الحياة الذي يجسده هدف العام ٢٠٢٠ للنهج الاستراتيجي، وأن يسهم في أهداف التنمية المستدامة. وكذلك ينبغي أن يتبع نهجاً متعدد القطاعات، يشمل مشاركة أساسية من القطاع الصحي وتركيزاً على حقوق الإنسان. وينبغي له أن يعزز قدرات البلدان النامية على الإدارة المتكاملة ويشجع نقل أنواع التكنولوجيا الأنظف والأكثر أماناً إلى تلك البلدان. وينبغي أن يدعم أيضاً تفاعلاً قوياً بين السياسة العامة والعلم. وينبغي أن تشمل أهدافه تعبئة ما يكفي من الموارد المالية وغير المالية للتنفيذ، بالنظر إلى الأهمية الحرجة التي يتسم بها التمويل الطويل الأمد والمستدام والكافي الذي يأتي في وقت مناسب ويمكن التنبؤ به ويتيسر الحصول عليه، والذي يترافق مع المساعدة التقنية المناسبة، وذلك من أجل الإدارة الرشيدة للمواد الكيميائية والنفائات المرتبطة بها. وأضاف أنه لضمان توفر الموارد المالية الكافية، ينبغي زيادة إسهامات كيانات القطاع الخاص على طول سلسلة القيمة. وعلاوة على ذلك، فإن الآليات القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية والتبرعات ينبغي أن يكملها إنشاء صندوق محدد يقدم للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني طائفة من الأدوات المالية الرامية إلى تطوير القدرات، وجذب الاستثمار.

٢٦- وتحدث ممثل الاتحاد الروسي باسم دول أوروبا الشرقية والوسطى، فقال إن هذا الاجتماع يمثل لحظة تاريخية، تتيح الفرصة لتذكر ما أحرز من تقدم وللنظر في الأسباب التي تمنع تحقيق هدف العام ٢٠٢٠. وأضاف أن التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية والتقرير المحلي عن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، يبين أنه مع زيادة الإنتاج والاستهلاك والتجارة العالمية للمواد الكيميائية ومع انتقال الإنتاج العالمي منها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من المهم أن تكون جميع البلدان مستعدة استعداداً جيداً لمواجهة التحديات المستجدة في مجال إدارة المواد الكيميائية.

وبالنسبة للإطار المستقبلي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، يتسم الدعم السياسي بالأهمية البالغة، ولكنه يُكتسب أساساً عن طريق الوعي العام، وهذا ما شهده العالم في التعامل مع مشكلتي تغير المناخ والنفايات البلاستيكية. ويمكن أن يتحقق اعتراف مماثل بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية عن طريق تعزيز أوجه التآزر فيما بين الاتفاقيات المعنية بالمواد الكيميائية ومكافحة النفايات وغيرها من المفاهيم السياساتية والمبادرات، مثل خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وينبغي أن يغطي الإطار المستقبلي دورة الحياة الكاملة من الإنتاج والاستهلاك إلى إدارة النفايات. وينبغي تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي، على النحو الذي طلبته جمعية البيئة في دورتها الرابعة، مع مراعاة الآليات القائمة لتحقيق أقصى قدر ممكن من فعالية التكلفة، وللاستفادة القصوى من أنواع التكنولوجيا الجديدة، وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وتحسين هذا التنفيذ على الصعيد الوطني. وينبغي للإطار المستقبلي أن يؤكد مجدداً على الوثائق الأساسية للنهج الاستراتيجي، مثل إعلان دبي، وأن يتم خطة العام ٢٠٣٠، مبيناً الكيفية التي تؤدي بها الإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل الإطار أيضاً جميع القطاعات، بما في ذلك تلك التي لا تشارك عادة، ويستكشف الروابط مع مسائل من قبيل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، يجدر بالملاحظة اعتماد جمعية الصحة العالمية لخريطة الطريق للمواد الكيميائية التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية.

ب - المنظمات الحكومية الدولية

٢٧- قال ممثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إن البرنامج يعمل جاهداً على تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة التي تدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي، وورد شرح لها في مذكرة معلومات أعدها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية للاجتماع الحالي (SAICM/OEWG.3/INF/6). وكان الطابع المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي أحد مواطن القوة والسمات الفريدة للنهج، ولكن بالنظر إلى أن مشاركة القطاعات والجهات المعنية المختلفة في النهج الاستراتيجي جاءت متفاوتة في الممارسة العملية، فإن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية يقترح سبلاً تكفل مشاركة أقوى من جميع القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة في إطار ما بعد العام ٢٠٢٠. وأعرب عن رأي مفاده أن الغرض من إطار ما بعد العام ٢٠٢٠ ينبغي أن يكون تحسين صحة الناس والنظم الإيكولوجية، مع مراعاة الأولويات الوطنية والإقليمية وخطة عام ٢٠٣٠. وفي الختام، قال إن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ملتزم التزاماً كاملاً بالنهج الاستراتيجي لعملية ما بعد العام ٢٠٢٠.

٢٨- وشدد ممثل معهد أفريقيا على أهمية بحث اللبنة الرئيسية لإطار ما بعد العام ٢٠٢٠، بما في ذلك رؤية الإطار، ومبادئه، وحوكمته، وآلياته المالية وإطاره المؤسسي، فضلاً عن الجهات الفاعلة الرئيسية في الإطار ودور كل منها، مع التشديد على أن الصناعة يجب أن تكون أكثر استجابة، ومشاركة في الإطار. ويمثل التعاون الدولي، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والشراكات الأقوى والأوسع نطاقاً جميعها عناصر أساسية للنجاح. وإذ يلاحظ أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم دون توفير ما يكفي من الموارد المالية، أعرب الممثل عن أمله في أن يناقش الفريق العامل آلية مالية للمستقبل في الاجتماع الحالي.

ج - المنظمات غير الحكومية

٢٩- أعربت ممثلة لمنظمة غير حكومية عن قلقها العميق إزاء فشل النهج الاستراتيجي للتصدي لمسألة مبيدات الآفات شديدة الخطورة، ملاحظة أنه على الرغم من محاولات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية لمعالجة المسألة في دورتيه الثالثة والرابعة من خلال الدعوة، فيهما على التوالي، إلى التخلص التدريجي على الصعيد العالمي

من مبيدات الآفات وإلى إنشاء تحالف عالمي معني بمبيدات الآفات شديدة الخطورة، فإن هذه الجهود أحبطها عدد قليل من الممثلين. وفي سياق ملاحظتها أن النتائج المستمدة من برنامج رصد نفذته مؤخراً شبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات في آسيا والمحيط الهادئ في سبعة بلدان في آسيا قد وجدت أن ٧٠ في المائة من المزارعين يعانون من تسمم حاد بمبيدات الآفات، حثت الممثلين على النظر فيما إذا كان هذا الوضع مقبولاً بالنسبة لهم، وإذا كان الجواب لا، دعتهم إلى التفكير في كيفية تحسين "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي" لتتخذ الإجراءات بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. واقتُرحت أيضاً أنه، في سياق مناقشة البرنامج الأوسع لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، سيكون من المهم النظر في كيف التوصية بإدراج القضية المثيرة للقلق التي لم يتمكن النهج الاستراتيجي من حلها في بروتوكول محدد.

٣٠- وقال ممثل عن منظمة غير حكومية إنه يلزم التوصل إلى اتفاق عالمي جديد بشأن السلامة الكيميائية وينبغي أن ينطوي على نسخة محسنة من النهج الاستراتيجي، تعرف أيضاً باسم "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، وعلى إطار تمكيني للتصدي للتحدي المتنامي المتمثل في التعامل مع الآثار الصحية والاقتصادية والبيئية لإنتاج المواد الكيميائية والنفايات واستخدامها والتخلص منها. وينبغي أن يكون الإطار والنهج على حد سواء صالحين لكل زمان ولكنهما يشتملان علامات مرحلية قابلة للقياس ومحددة زمنياً؛ وينبغي أن يشملا الوقاية والتحوط على سبيل الأولوية؛ وأن يعمل على حماية الصحة البشرية والبيئة؛ وأن يغطي دورة الحياة الكاملة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي أن يعمل الإطار التمكيني كمظلة لجميع الاتفاقات المتعلقة بالمواد الكيميائية، وينبغي اعتماده على أعلى مستوى، بما في ذلك اعتماده من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن يكون مفتوحاً وشاملاً وشفافاً، وأن يتبع نهجاً متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة. وأضاف أن من الأهمية بمكان إنشاء آلية مالية توفر تمويلاً جديداً وإضافياً وكافياً ومستداماً يمكن التنبؤ به وتيسر الحصول عليه لجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وأضاف أن استيعاب التكاليف التي تقع على كاهل المجتمع من جراء استخدام المواد الكيميائية لدى القطاعات الصناعية المعنية اعتبر ذا أهمية حرجة في ذلك الصدد.

٣١- وقال ممثل عن قطاع الصناعة إنه يثمن الطابع المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي ويجبذ إدراج إجراءات ملموسة من الجهات المعنية الرئيسية ترتبط بالأهداف والغايات المبينة في الورقة المقدمة من الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات (SAICM/OEWG.3/4). وأضاف إن منظمته ملتزمة بهدف تحقيق الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات وبأهداف التنمية المستدامة من خلال برنامجها للرعاية المسؤولة، ومبادرتها لبناء القدرات، وتعزيز إدارة المعارف وتقاسم المعلومات، وشجع المشاركين على استعراض وثيقة معلومات قدمها المجلس الدولي للرابطة الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إدارة المعارف وتقاسم المعلومات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الصناعية (SAICM/OEWG.3/INF/28). وقال إنه ينبغي أن يكون تقاسم المعلومات عنصراً أساسياً في "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، وينبغي إنشاء مستودع عالمي للمعلومات المتاحة للجمهور بشأن المواد الكيميائية.

٣٢- وحث ممثل النقابات الفريق العامل على النظر في القضايا التي تواجه العمال والدور الذي يمكن أن يؤديه العمال ونقابتهم في منع معدلات الوفيات والاعتلال غير المقبولة بسبب التعرض للمواد الكيميائية في العمل، والتي كانت أكثر تواتراً وأشدّ ضرراً من الإطلاقات البيئية ولكنها تمثل أحد أشكال الضرر التبعي المعتمدة رسمياً والمرتبطة باستخدام المواد الكيميائية. ومن أجل نجاح النهج الاستراتيجي، يجب أن يعزز النهج جدول أعمال حقوق الإنسان وينبغي أن يشمل الحقوق الأساسية في مكان العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛ ويشجع على المشاركة

الرفيعة المستوى من جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك المشاركة من إدارات التجارة والمالية التي تؤدي سياساتها في كثير من الأحيان إلى تفويض السياسات البيئية وتشجع على نقل المخاطر إلى البلدان النامية وعلى نمو قوة عاملة عالمية غير مستقرة بشكل متزايد في جميع البلدان؛ وأن يعزز الشفافية، بحيث لا يمكن حرمان العمال ولا عامة الناس من إمكانية الحصول على المعلومات عن المواد التي تسممهم أو تقتلهم.

٣٣- وأعربت ممثلة عن قطاع الصحة في المجتمع المدني عن تأييدها "للإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية" مشيرة إلى أنه يجب عليه البناء على النجاحات والتعلم من أخطاء النهج الاستراتيجي من أجل ضمان الوقاية الأولية من خلال إدماج الحيطه، والكيمياء الخضراء (المراعية للبيئة) والمستدامة وكذلك مفهوم الصحة المهنية للتسلسل الهرمي للضوابط في خطط التنفيذ الوطنية الشاملة التي تضم جميع الصكوك ذات الصلة والوكالات التي يلزم عملها معاً من أجل حماية الصحة البشرية والبيئة من المواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها. وأضاف أن الورقة التي قدمها الرئيس المشاركان توفر أساساً جيداً لبناء "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي" وتلزم فعالية أكبر في معالجة الأخطار التي تهدد الصحة من جراء استخدام المواد الكيميائية الخطرة والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات من خلال الشفافية، والوقاية والحيطه، وأن يوضع في الاعتبار أن النهج الاستراتيجي لم يفِ بما وعد به بسبب الافتقار إلى آليات الإدارة المنسقة، وعدم كفاية التمويل.

رابعاً - النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠

ألف - التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٦

٣٤- عند تقديم هذا البند الفرعي، أشارت الرئيسة إلى أن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قد وضع، في قراره ٤/٤، اختصاصات لإجراء تقييم مستقل للنهج الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، ووجه المؤتمر الفريق العامل إلى النظر في استنتاجات التقييم المستقل وتقديمها لكي ينظر فيها في دورته الخامسة. وأعربت عن أسفها لحدوث تأخير كبير في الانتهاء من التقييم، الذي لم تتوافر النسخة الكاملة منه بعد. غير أنه أتيحت للفريق العامل في اليوم السابق نسخة مسبقة من الموجز التنفيذي للتقييم (SAICM/OEWG.3/3)، وأكد المقيم المستقل للأمانة أن تقرير التقييم النهائي والنسخة النهائية من الموجز التنفيذي سيتوافران بنهاية نيسان/أبريل ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، قدم المقيم لمحة عامة عن عملية التقييم والنتائج المؤقتة في الاجتماعات السابقة، وأجرت عملية ما بين الدورات مناقشة مفصلة حول هذه النتائج في اجتماعها الثاني.

٣٥- واسترعى ممثل الأمانة الانتباه إلى الصفحة الأولى من النسخة المسبقة من الموجز التنفيذي وقرأ رسالة المقيم المستقل الواردة فيها.

٣٦- وشاهد الفريق العامل بعد ذلك عرضاً بالفيديو للتقييم أعده المقيم المستقل وأوجز فيه خلفية التقييم ومنهجيته ونتائجه الرئيسية على النحو الوارد في الوثيقة SAICM/OEWG.3/3.

٣٧- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الممثلون عن تقديرهم للمقيم المستقل على عمله وعرضه وموجزه التنفيذي، ولكنهم أعربوا عن أسفهم للتأخر الكبير في تقديم الموجز التنفيذي، مما جعل من المستحيل النظر فيه بالتفصيل، ولأن تقرير التقييم الكامل، الذي قدموا التعليقات عليه، لم يعرض لكي ينظر فيه الفريق العامل في الاجتماع الحالي.

٣٨- وقال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إن النهج الاستراتيجي كان أداة مفيدة للغاية تمكن بموجبه أصحاب المصلحة المعنيين من مختلف القطاعات من تناول مسألة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

والنفايات بطريقة بناءة، بما في ذلك بشأن السياسات الناشئة والمسائل الأخرى المثيرة للقلق، وإن عمله ساهم في تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات في مختلف البلدان. غير أن النهج الاستراتيجي لن يبلغ هدفه بحلول عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى أنه لم يجذب الاهتمام السياسي والعام اللازم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وعلاوة على ذلك، لوحظ ابتعاد تدريجي للمنظمات المعنية وعدم مشاركة قطاعات معينة، فضلاً عن قطاع الصناعة.

٣٩- وقال ممثل آخر، متحدثاً أيضاً باسم مجموعة من البلدان، إن الموجز التنفيذي يقدم فكرة جيدة عما يحدث على أرض الواقع وأضاف أنه يؤيد الاستنتاجات الواردة في الوثيقة، ولا سيما تلك المتعلقة، لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، بالحاجة إلى الحفاظ على الطابع الطموح والشامل للنهج الاستراتيجي، وضمان مستويات كافية من التمويل وضمان زيادة القدرات وزيادة تمثيل قطاعات الصحة والزراعة والمالية والصناعة؛ والحاجة إلى أن يكون لدى الحكومات الوطنية الإرادة السياسية لوضع تشريعات خاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإنفاذها؛ والتدابير اللازمة للحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها.

٤٠- وأشار أحد الممثلين إلى أن عدداً من النتائج الواردة في تقرير التقييم تدعم الرأي الذي يفيد بأن النهج الاستراتيجي لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠ ينبغي أن يركز على تنفيذ الإدارة الأساسية للمواد الكيميائية على المستوى الوطني.

٤١- وقالت ممثلة أخرى إن بعض الاستنتاجات الرئيسية في الموجز التنفيذي ينبغي أن تدفع عمل أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، بما في ذلك أن الطابع المتعدد القطاعات وأصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي يمثل إحدى نقاط قوته ويجب مواصلة تعزيزه؛ وأن نجاحه يستند في نهاية المطاف إلى إرادة الحكومات الوطنية على سن تشريعات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإنفاذها؛ وقد أحرز تقدم ولكن يلزم بناء القدرات المؤسسية في العديد من البلدان ورصد التقدم المحرز. وأعربت عن أملها في أن يتم النظر في التقرير الكامل في الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات.

٤٢- وأعربت ممثلة عن إحدى المنظمات غير الحكومية عن استيائها من أن الموجز التنفيذي لم يتضمن تقييماً لمبيدات الآفات شديدة الخطورة كمسألة تثير القلق في إطار النهج الاستراتيجي. وأعربت، على الرغم من ذلك، عن أملها في أن يتم النظر في هذه المسألة في تقرير التقييم النهائي. كما أعربت عن دعمها لاستنتاجات المقيم المستقل بشأن التمويل.

٤٣- [يستكمل فيما بعد]

باء - الاعتبارات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠

١- إعداد التوصيات للدورة الخامسة من المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

٤٤- عند تقديم هذا البند الفرعي، أشارت الرئيسة إلى أنه في نهاية الاجتماع الثاني لعملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، استرعت جميع المناطق والقطاعات الانتباه إلى ضرورة إحراز مزيد من التقدم، وطلبت من الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات إعداد ورقة لتقدمها إلى الفريق العامل المفتوح العضوية، في اجتماعه الثالث، لاستخدامها كأساس للمناقشة المتعلقة بفترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وأعد الرئيسان المشاركون هذه الورقة بالتشاور مع المكتب وبدعم من الأمانة على أساس نتائج الاجتماعين الأول والثاني لعملية ما بين الدورات ومع مراعاة التقارير المقدمة من أصحاب

المصلحة فضلاً عن نتائج الاجتماعات الإقليمية. وقدم ممثل الأمانة تلك الورقة (SAICM/OEWG.3/4)، إلى جانب عدد من الوثائق الداعمة، بما في ذلك وثيقة تحتوي على شروح للورقة التي أعدها الرئيسان المشاركون (SAICM/OEWG.3/INF/2). وأخيراً، أشارت الرئيسة إلى أنه، على النحو المشار إليه في البند ٢، بشأن المسائل التنظيمية، سيواصل السيد مورين (كندا) العمل كأحد الرئيسين المشاركين لعملية ما بين الدورات، بينما ستتولى السيدة جوديث توريس (أوروغواي) المسؤولية من السيدة كارفالهو (البرازيل)، على النحو الذي وافق عليه المكتب.

٤٥ - وقدم السيد مورين الورقة والشروح نيابة عن الرئيسين المشاركين. فأشار إلى أن الورقة تتألف من ثمانية فروع ومرفق، وتتناول أولاً العناصر الموضوعية لضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠: الرؤية والنطاق والمبادئ والنُهُج. وعرض السيد مورين بعد ذلك ٥ أهداف استراتيجية و ٢٠ غاية مستهدفة ذات صلة اعتبرت قابلة للتطبيق على كل من استمرار النهج الاستراتيجي في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، الذي يسمى "الإصدار ٢ من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية"، وعلى إطار تمكيني محسّن. وتناولت الفروع التالية من الورقة تنفيذ الطموحات المذكورة، من حيث الترتيبات المؤسسية، وآليات دعم التنفيذ والاعتبارات المالية. وسلطت الورقة والشروح الضوء على المجالات التي جرت بشأنها معظم المناقشات، وتلك التي تتطلب المزيد من النظر، وتلك التي كان هناك توافق مبدئي في الآراء بشأنها وتلك التي اختلفت الآراء بشأنها. ورداً على سؤال، سلط السيد مورين الضوء على الحاجة إلى زيادة استخدام الموارد الحالية بمختلف أنواعها وتجنب الازدواجية.

٤٦ - وعقب العرض، أشارت الرئيسة إلى أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة دعت، في دورتها الرابعة التي عقدت في نيروبي في آذار/مارس ٢٠١٩، الفريق العامل المفتوح العضوية إلى تمهيد الطريق لاتخاذ القرارات ذات الصلة للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بشأن النهج المتعدد القطاعات والشامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل. وأشارت إلى أنه قد تم تقديم عدد من وثائق المعلومات فيما يتعلق بإطار تمكيني ممكن للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك وثيقة أعدها وكالة البيئة الألمانية بشأن الإدارة العالمية للمواد الكيميائية والنفايات (SAICM/OEWG.3/INF/27).

٤٧ - وقدم ممثل ألمانيا الورقة التي كلفت بإعدادها وكالة البيئة الألمانية، قائلاً إنه في حين أحرز النهج الاستراتيجي تقدماً كبيراً، فإن بعض التحديات المستمرة التي يواجهها نشأت عن التجزؤ المؤسسي. وأوضحت الورقة الحاجة إلى منبر إدارة أوسع نطاقاً للإدارة الاستراتيجية للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، كما بينت عملية إنشائه، استناداً إلى العناصر الموجودة.

٤٨ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، تم الترحيب بشكل عام بورقة الرئيسين المشاركين كأساس سليم لمواصلة المناقشة. وكان هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى استمرار الطرائق المتعددة أصحاب المصلحة والقطاعات التي اعتمدها النهج الاستراتيجي. ولزم اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة تشمل جميع الجهات الفاعلة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. ولكن لزم أيضاً إجراء بعض التعديلات على النموذج لضمان تنفيذ أكثر فعالية للتدابير المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، ولتحقيق مواءمة أكبر مع خطة عام ٢٠٣٠. وأيد العديد من الممثلين وضع استراتيجية عالمية أو إطار علمي أوسع نطاقاً يشمل الترتيبات المؤسسية الطوعية والملزمة قانوناً. وكانت هناك حاجة إلى مراحل أساسية لتتبع التقدم المحرز مقابل مجموعة من المؤشرات، وتطبيق تدابير إضافية أقوى حيثما يكون التقدم متأخراً.

٤٩- وقالت ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، إنه يمكن توجيه المناقشات في إطار هذا البند بالقرار المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، الذي اعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة. وأعرب العديد من الممثلين عن اهتمامهم بالمقترح الوارد في ذلك القرار بإنشاء إطار تمكيني محسّن للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة بشأن نطاق هذا الإطار، وأكد بعض الممثلين أنه ينبغي النظر في جميع النفايات في إطار نهج شامل، نظراً لأن النفايات المتعلقة بالمواد الكيميائية تُدرج في كثير من الأحيان في مواد النفايات التي لم يجر فصلها ومن أجل تجنب مداولات مطولة بشأن تعريف النفايات.

٥٠- وأكد عدد من الممثلين على قيمة نهج دورة الحياة في إدارة المواد الكيميائية والنفايات، الذي تؤيده نهج مبتكرة تمشياً مع مبدأ الدائرية. وشدد عدد من الممثلين على ضرورة ضمان أن تبدي الصناعة التزامها وأن تتخذ جميع التدابير المناسبة لمنع الضرر الناجم عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها وأن تتناول النفقات والآثار المصاحبة لذلك، بما يتماشى مع المسؤولية الممتدة للمنتج ونهج الملوث يدفع.

٥١- ووضعت أهمية كبيرة لوسائل التنفيذ، بما في ذلك ضمان تعبئة التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به للتمكين من تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وأقر بقيمة إسهامات الخبراء، بما في ذلك من خلال تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والنفايات ودعم نقل التكنولوجيا. وقال بعض الممثلين إن الأمانة تحتاج إلى دعم مالي إضافي لتمكينها من أداء دورها. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية تمشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٥٢- وقال عدد من الممثلين إن صحة الإنسان ينبغي أن تكون تركيزاً أساسياً للإدارة السليمة، وتتطلب مشاركة كاملة من قطاع الصحة. ولفت ممثلون آخرون الانتباه إلى البعد المتعلق بحقوق الإنسان في إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك حقوق العمال الذين يتعاملون مع المواد التي يُحتمل أن تكون خطيرة. وكانت الشفافية ضرورية لضمان أن يكون لدى الجمهور معرفة كاملة بالتهديدات المحتملة الناجمة عن أنواع مختلفة من المواد الكيميائية والمنتجات، بما في ذلك تلك التي يتم شراؤها عبر الإنترنت.

٥٣- وقال بعض الممثلين إن من المهم، عند وضع اتفاقات دولية لتنفيذها على المستوى الوطني، عدم إغفال قيمة الآليات الإقليمية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بين البلدان التي تكون في مراحل مماثلة من التنمية وتواجه تحديات مماثلة. وسلطت واحدة من الممثلين الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه المراكز الإقليمية في دعم جهود بناء القدرات.

٥٤- وفيما يتعلق بالحاجة إلى المشاركة السياسية رفيعة المستوى، أيد عدد من الممثلين اقتراح عقد مؤتمر وزاري وإصدار إعلان في عام ٢٠٢٠ يُعتمد في جزءه رفيع المستوى من الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، أو في مؤتمر رفيع المستوى يُعقد بالتعاقب مع تلك الدورة.

٥٥- وعقب المناقشة، وافق الفريق العامل على إنشاء فريق اتصال يشترك في رئاسته السيد سام أدو - كومي (غانا) والسيدة سيلفيا كالينيس (لاتفيا). وبناءً على الاعتبارات التي طُرحت أثناء عملية ما بين الدورات، وعلى ورقة الرئيسين المشاركين بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، والمناقشات التي دارت في الاجتماع الحالي والتوصيات الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات التي عرضها ممثل الاتحاد الأوروبي، تم

تكليف فريق الاتصال بوضع توصيات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠ لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة.

٥٦ - وفيما يخص المناقشة المتعلقة بإطار تمكيني بشأن المواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، قَبِلَ الفريق العامل مقترح الرئيسة بإنشاء فريق من أصدقاء الرئيسة، يشارك في رئاسته السيد خورخي بيدرو أرنار (الاتحاد الأوروبي) والسيدة توريس (أوروغواي)، لتيسير المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة. وسيكون الفريق مفتوح العضوية ويمكن أن يضم ممثلين عن المجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة. وكُلِّفَ الفريق بتيسير المشاورات غير الرسمية وتبادل الآراء بشأن مدى الحاجة إلى إطار تمكيني متعدد القطاعات وشامل للإدارة الدولية السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، وإذا كانت الحاجة تدعو إليه، تحديد الفجوات التي يمكن أن يعالجها.

٥٧ - [تستكمل فيما بعد]

٢ - الجدول الزمني لعملية ما بين الدورات التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠

٥٨ - [تستكمل فيما بعد]

خامساً - التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف العامة لعام ٢٠٢٠ المتمثلة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية
ألف - التقرير المرحلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

٥٩ - عند تقديم هذا البند الفرعي، قالت الرئيسة إن الغرض منه هو تزويد المشاركين بمعلومات عن حالة تنفيذ النهج الاستراتيجي. وفي سياق الإشارة إلى أن إحدى وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية تتمثل في تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى أصحاب المصلحة، قدم ممثل الأمانة عدداً من الوثائق ذات الصلة بهذا البند، بما في ذلك تقرير موجز عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتحليل مؤشرات التقدم العشرين (SAICM/OEWG.3/5)، وتقرير التنفيذ الكامل (SAICM/OEWG.3/INF/4) وتقرير محدث أعده البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة المواد الكيميائية عن الأنشطة المضطلع بها دعماً للنهج الاستراتيجي (SAICM/OEWG.3/INF/6).

٦٠ - وعلى أساس المعلومات الواردة في التقرير المحدث، قدم ممثلو المنظمات التالية المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة المواد الكيميائية عروضاً موجزة عن أنشطة منظماتهم دعماً لأهداف النهج الاستراتيجي: منظمة الأغذية والزراعة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

٦١ - وأشارت الرئيسة إلى أن إعداد التقارير المرحلية يمثل نشاطاً يستهلك الكثير من الوقت ويتسم بكثافة استخدامه للموارد، وسلطت الضوء على أن عدد التقارير الواردة من الحكومات وأصحاب المصلحة كان محدوداً جداً. واقترحت أنه، بدلاً من إعداد تقارير مرحلية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، قد يرغب المشاركون في النظر في نهج بديل أكثر فعالية للإبلاغ عن التقدم المحرز.

٦٢- وفي المناقشات التي تلت ذلك شكر الممثلون الأمانة على التقرير المرحلي (SAICM/OEWG.3/INF/4)، كما شكروا جميع أولئك الذين أسهموا في التقرير وفي تحسين نوعيته، ولا سيما المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٦٣- وأعرب الكثير من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن القلق إزاء انخفاض معدل الإبلاغ، ولا سيما من جانب الحكومات، بينما أشارت ممثلة إلى أن من الصعب تحديد الاتجاهات أو تقييم التقدم المحرز على مر الزمن عندما تقدم البلدان المختلفة تقاريرها على مدى فترات زمنية مختلفة. وأشار العديد من الممثلين إلى أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في نظام الإبلاغ الحالي من أجل تحسين تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات في التنفيذ، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان الدعم السياسي والقدرات الكافية على المدى الطويل.

٦٤- وفيما يتعلق بالتقرير المرحلي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ أشار عدة ممثلين إلى أنه يتعين إصدار تقرير من نوع مختلف بالنظر إلى تدني معدل الاستجابة فيما يخص فترات تقديم التقارير السابقة. وأشار أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إلى أنه يمكن أن يطلب إلى الأمانة إعداد تقرير استناداً إلى المعلومات والبيانات الصادرة عن المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهي معلومات وبيانات يمكن استخدامها كأساس لقياس التقدم المحرز في المستقبل دون الحكم مسبقاً على ترتيبات الإبلاغ المقبلة. وأشارت ممثلة أخرى إلى أن بوسع الفريق العامل أن يطلب إلى الأمانة أن تضع دراسة استقصائية ينظر فيها المكتب للحصول على مجموعة صغيرة من البيانات الأكثر فائدة، مع مراعاة مؤشرات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، من أجل إعداد تقرير مبسط.

٦٥- وأعربت ممثلة أخرى عن تأييدها لإعداد تقرير مرحلي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، ولتبسيط عملية تقديم التقارير استناداً إلى استبيان ومصادر بيانات إضافية، بما في ذلك من البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وشجعت أصحاب المصلحة على الإبلاغ عن الاستراتيجيات الناجحة والنتائج المحققة في إطار النهج الاستراتيجي.

٦٦- وسلط الممثل الذي تكلم باسم مجموعة من البلدان الضوء على بعض الاستنتاجات العامة الواردة في التقرير المرحلي، بما في ذلك أن الفجوة القائمة بين البلدان في مختلف الفئات الإنمائية آخذة في الاتساع بدلاً من أن تضيق، وهذا أمر مثير للقلق بالنظر إلى أن الإنتاج والاستخدام العالميين للمواد الكيميائية من المتوقع أن يزيد خصوصاً في البلدان النامية. وقال ممثل آخر، موجهاً الانتباه إلى الاستنتاج الذي توصل إليه التقرير الثاني للتوقعات العالمية للمواد الكيميائية ومفاده أن هدف عام ٢٠٢٠ لن يتحقق، إن هناك حاجة، في إطار العمل لما بعد عام ٢٠٢٠، إلى وضع أهداف ومؤشرات أفضل والنظر في أدوات أخرى، مثل استعراضات الأقران، من أجل السماح بإجراء تقييم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتحسينها. وأشار أيضاً إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مشيداً بالمقرر الذي اعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والذي طلبت فيه إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، تقييماً للخيارات المتاحة لتعزيز هذا الترابط.

٦٧- وأشارت ممثلة منظمة غير حكومية إلى أنه لا حاجة لتقرير مرحلي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ نظراً لأنه جرى الاضطلاع مؤخراً بتقييم مستقل فعال للنهج الاستراتيجي. واقترحت أن تركز جميع الجهود لتنفيذ النهج الاستراتيجي ومناقشة فترة ما بعد عام ٢٠٢٠ قبل انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٦٨- وشجع ممثل لمنظمة غير حكومية أخرى على النظر في حقيقة أنه على الرغم من التقدم المحرز صوب تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ إلا أن العمال لا يزالون عرضة للمواد السامة طوال دورة حياتها ولا يستطيعون الوصول إلى المراكز الصحية والعلاج المناسب والمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي يتعرضون لها. وأشار إلى أنه لا يمكن اعتبار أن النهج الاستراتيجي قد حقق أهدافه إلا عند استيفاء متطلبات حقوق الإنسان.

٦٩- وعقب المناقشات وافق الفريق العامل، بناء على اقتراح من الرئيسة، على أن يطلب إلى الأمانة أن تعد تقريراً مبسطاً للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ يقدم، باستخدام البيانات الموجودة، لمحة عامة عن النهج الاستراتيجي والإنجازات والتحديات القائمة لكي ينظر فيه المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة.

٧٠- ووافق الفريق العامل كذلك على أن يطلب إلى الأمانة أن تعد ورقة تحدد خيارات مفصلة لطرائق تقييم التقدم المحرز بعد عام ٢٠٢٠، استناداً إلى الدروس المستفادة والنماذج الفعالة من مجالات أخرى، للنظر فيها في الاجتماع الثالث لعملية ما بين الدورات، التي يمكنها عندئذ وضع توصيات بشأن التقرير لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته الخامسة.

باء - التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠

٧١- عرضت ممثلة الأمانة هذا البند الفرعي فوجهت الانتباه إلى وثيقتي المعلومات المعنونتين "تقرير مؤقت عن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه العام والتوجيهات لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية" (SAICM/OEWG.3/INF/5) و"استراتيجية إدارة المعارف في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية" (SAICM/OEWG.3/INF/22)، على التوالي.

٧٢- ويدعى الفريق العامل إلى أن يحيط علماً بالتقدم المحرز في إطار التوجه العام والتوجيهات العامة؛ وتقديم توجيهات إلى الجهات صاحبة المصلحة في الفترة القادمة فيما يخص بلوغ هدف عام ٢٠٢٠؛ وتقديم توجيهات إلى الأمانة فيما يخص إعداد تقريرها النهائي عن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته الخامسة، في سياق الاحتفال بإنجازات النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٢٠ وكذلك في سياق تحديد أي معلومات أساسية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وتدعى الجهات صاحبة المصلحة إلى تقديم تعليقات مكتوبة على التقرير المؤقت بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، وتقديم تعقيبات على الاستراتيجية بحلول ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وإخطار الأمانة بأي مجالات تود الإسهام فيها بمعلومات أو قواعد بيانات يمكن تبادلها ونشرها.

٧٣- وفي المناقشات التي تلت ذلك شكر أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، الأمانة على التقرير المؤقت وشدد على أهمية العناصر المحددة في التوجه العام والتوجيهات العامة باعتبارها بالغة الأهمية لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومضى قائلاً إنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تعزيز هذه الإدارة وتحديد أولوياتها، بما في ذلك من خلال إطار تمكيني محسن للتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات.

٧٤- وقال ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إنه لا يوجد في إطار النهج الاستراتيجي مؤشر لقياس التقدم المحرز في إنشاء نظام لإدارة المواد الكيميائية الصناعية والاستهلاكية. ووجه الانتباه إلى مؤشر جديد مقترح من شأنه أن يؤدي هذا الغرض، على النحو المقترح في الوثيقة SAICM/OEWG.3/INF/18. وقال إن الفريق العامل يمكنه، عند الرغبة، أن يعد تقريراً أساسياً بخصوص هذا المؤشر بحلول الدورة الخامسة للمؤتمر.

٧٥- وقال ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إن النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها هو أحد اللبنات الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وجرى الاعتراف بهذا الأمر في التوجه العام والتوجيهات العامة. وحدد أنشطة المعهد الرامية لدعم النظام المنسق عالمياً، وقال إن المعهد يعمل مع الشركاء على وضع خطة لتعزيز تنفيذه بعد عام ٢٠٢٠.

٧٦- ووجه ممثل منظمة غير حكومية الانتباه إلى عملها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن القضايا الجنسانية والمواد الكيميائية، وقال إن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات بشأن المواد الكيميائية على امتداد سلسلة القيمة وتحسين الموارد اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي والمجالات الأساسية الست المحددة في التوجه العام والتوجيهات العامة، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة الصناعة.

٧٧- وبناءً على اقتراح من الرئيسة أحاط الفريق العامل علماً بالتقدم المحرز في إطار التوجه العام والتوجيهات العامة. وتوجهت بالشكر أيضاً إلى الأمانة لوضعها استراتيجية إدارة المعارف المبينة في الوثيقة، SAICM/OEWG.3/INF/32، وشجعت جميع الجهات صاحبة المصلحة على المشاركة في الجهود المبذولة في مجال إدارة المعارف.

جيم - مسائل السياسات العامة الناشئة، وغيرها من المسائل المثيرة للقلق

٧٨- أشارت الرئيسة، عند تقديمها لهذا البند الفرعي، إلى أن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في دورته الرابعة، طلب إلى الوكالات الرائدة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحكومات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى أن تقدم تقارير من خلال الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتعلقة بمسائل السياسات العامة الناشئة، في هذا الاجتماع وفي الدورة الخامسة للمؤتمر. وما برحت عملية مسائل السياسات العامة الناشئة تشكل أحد العناصر الهامة في عمل النهج الاستراتيجي، وقد هيأت، نظراً لطبيعتها غير الملزمة، محفلاً للنظر على وجه السرعة في المخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه المسائل والاستجابات المحتملة لها. ومع ذلك، ووجهت تحديات في تتبع التقدم المحرز بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة وأثيرت مخاوف من أنها ليست محددة زمنياً. وقد أدرجت ورقة الرئيسين المشاركين مسائل السياسات العامة الناشئة بوصفها أحد العناصر الرئيسية لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، في إطار مشروع الهدف الاستراتيجي جيم بشأن القضايا المثيرة للقلق التي تستدعي اتخاذ إجراء عالمي. ولذلك من الأهمية بمكان أن يُنظر ملياً في الخبرات المكتسبة حتى الوقت الراهن فيما يتعلق بمسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق من أجل دعم اتخاذ القرارات لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠.

٧٩- ووجهت ممثلة الأمانة الانتباه إلى مذكرة الأمانة بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق (SAICM/OEWG.3/6)، وإلى أربع وثائق معلومات تناولت ما يلي: مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق، قدمها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (SAICM/OEWG.3/INF/9)؛ وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة وأهميتها بالنسبة للنهج الاستراتيجي، قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (SAICM/OEWG.3/INF/16)؛ وتعزيز قوانين الطلاء المحتوي على الرصاص واتخاذ إجراءات معززة في هذا الصدد بحلول عام ٢٠٢٠، قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية (SAICM/OEWG.3/INF/20)؛ وطرائق النظر في مسائل السياسات العامة الناشئة (SAICM/OEWG.3/INF/24).

٨٠- وفي المناقشة التي تلت ذلك، بدأ الممثلون بالنظر ملياً في التقدم المحرز، وفي سبيل إحراز المزيد من التقدم بحلول عام ٢٠٢٠ بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل المثيرة للقلق، وفي الدروس المستفادة من هذه المسائل التي يمكن أن يسترشد بها في عملية ما بعد عام ٢٠٢٠. وناقشوا بعد ذلك كل مسألة من مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل المثيرة للقلق.

٨١- وفي المناقشة العامة، شكر الممثلون الأمانة على المذكرة التي أعدتها بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة وغيرها من المسائل المثيرة للقلق (SAICM/OEWG.٣/٦)، كما شكروا جميع المنظمات والبلدان والجهات صاحبة المصلحة التي ساهمت في معالجة هذه المسائل في إطار النهج الاستراتيجي. وقال العديد من الممثلين إن تحديد مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل المثيرة للقلق والإجراءات التي يتعين اتخاذها للتصدي لها كان أحد نقاط القوة الرئيسية للنهج الاستراتيجي، وأكدوا على أهمية مواصلة معالجة هذه المسائل في إطار فترة ما بعد عام ٢٠٢٠.

٨٢- وقالت واحدة من الممثلين، متكلمة باسم مجموعة من البلدان، إن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن مسائل السياسات العامة الناشئة، على سبيل المثال فيما يتعلق بتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات. وشجعت جميع المنظمات والبلدان المشاركة والجهات صاحبة المصلحة على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ المقررات المتعلقة بمسائل السياسات العامة الناشئة التي اعتمدها المؤتمر في دورته الرابعة. وفيما يتعلق بفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، قالت إن هناك حاجة إلى وضع معايير واضحة ومفصلة من أجل تحديد وترتيب أولويات المسائل ذات الاهتمام العالمي وسبل التصدي لها، حسبما هو مقترح في ورقة الرئيسين المشاركين (SAICM/OEWG.٣/٤).

٨٣- وحدد ممثل آخر ضرورة إيجاد طريقة أكثر منهجية لتحديد التحديات الحالية والناشئة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، بوصف ذلك عاملاً أساسياً للتعامل مع مسائل السياسات العامة الناشئة والمسائل ذات الاهتمام العالمي، كما أشار إلى أهمية وجود تحديتات منتظمة عن نشوء أي مسائل محتملة ذات اهتمام عالمي، حسبما هو منصوص عليه في تقارير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، من خلال تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات.

٨٤- وألح ممثلان، من بينهما ممثلة تكلمت باسم مجموعة من البلدان، إلى أن إصدار تقرير عن القضايا الناشئة المثيرة للقلق يتولى إعداده المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، عملاً بقرار جمعية البيئة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، سيكون بمثابة مرجع مفيد للعمل في المستقبل، بما في ذلك في تصميم خطط عمل ومؤشرات محددة للمسائل ذات الاهتمام العالمي.

٨٥- وقال ممثل آخر، متكلماً أيضاً باسم مجموعة من البلدان، إن النهج الاستراتيجي ساعد على تحديد خصائص المسائل التي لها تداعيات صحية وبيئية واسعة النطاق واتخاذ إجراءات بشأنها، وتوقع أن يحظى نهج ما بعد عام ٢٠٢٠ بألية مماثلة تتيح إجراء مناقشات واسعة بشأن العلم وراء هذه المسائل ودرجة تأثيرها، والإجراءات التصحيحية اللازمة للتصدي لها، في سياق تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٨٦- وقال أحد الممثلين إن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية نُقِدَت بما يتماشى مع ظروف كل منظمة وجدول عملها والموارد المتاحة لكل منها. واقترح لذلك أن تتبين أمانة النهج الاستراتيجي بقدر أكبر من الفعالية حالة كل مجال من مجالات العمل وأن تنشر هذه المعلومات. فمن شأن الجهود الفعلية التي تبذلها أمانة النهج الاستراتيجي أن تؤدي إلى تحسين التعريف بالنهج الاستراتيجي وتعزيز إطار ما بعد عام ٢٠٢٠.

١ - الرصاص في الطلاء

٨٧- قال ممثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إن تقدماً كبيراً أُحرز في التعامل مع الرصاص في الطلاء، وذلك بفضل قيادة التحالف العالمي للتخلص من الطلاءات المحتوية على الرصاص، بتيسير من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية. وقد اعترف التحالف، الذي يضم ٩٥ شريكاً من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعية، بأن أفضل طريقة للحد من التعرض للرصاص في الطلاء هي وضع قوانين للطلاء المحتوي على الرصاص، ووضع التحالف فعلياً أدوات لمساعدة البلدان في سن مثل هذه القوانين. وحتى آذار/مارس ٢٠١٩، أكد ٧٢ بلداً، أي ٣٨ في المائة من جميع البلدان، أنه سن ضوابط ملزمة قانوناً على استخدام الرصاص في الطلاء.

٨٨- وأضاف أن الجهود المبذولة لمساعدة البلدان على اعتماد القوانين المتعلقة بالطلاء المحتوي على الرصاص ستعزز كذلك من خلال مشروع تابع للنهج الاستراتيجي يموله مرفق البيئة العالمية سيعزز الإجراءات التي تتخذها الحكومات ودوائر الصناعة للتخلص التدريجي من الرصاص في الطلاء. والنتيجة المتوقعة للمشروع هي وضع وتنفيذ تشريعات للطلاء المحتوي على الرصاص في ٤٠ بلداً على الأقل، والتخلص التدريجي من الرصاص في عمليات الإنتاج في ما لا يقل عن ٣٥ شركة من شركات تصنيع الطلاء الصغيرة والمتوسطة الحجم في ٧ بلدان. ويُشجّع الممثلون على الإفصاح عن نواياهم في هذا الاجتماع فيما يتعلق بسن تشريعات الطلاء المحتوي على الرصاص، وعلى تبادل خبراتهم المتصلة بالموضوع في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٨٩- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شكر الممثلون البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المعلومات المقدمة، كما شكروا التحالف العالمي على عمله وعلى التقدم المحرز بشأن مسألة الرصاص في الطلاء.

٩٠- وقالت ممثلتان إن اعتماد قوانين الطلاء المحتوي على الرصاص يبعث على التشجيع، إلا أن إحداها أعربت عن القلق لأن أقل من ٤٠ في المائة من البلدان لديها تشريعات أو قواعد تنظيمية بشأن حدود الطلاء المحتوي على الرصاص، بما في ذلك الدهانات المنزلية والدهانات المستخدمة في المنتجات الاستهلاكية، فشددت على أن هناك عملاً كثيراً مازال يتعين القيام به لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وغايات خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التخلص من الطلاء المحتوي على الرصاص. وأعربت عن رأي مفاده أن العمل يجب أن يستمر إلى ما بعد عام ٢٠٢٠، سواء في إطار النهج الاستراتيجي أو منتدى مماثل.

٩١- ووجهت ممثلة منظمة غير حكومية الانتباه إلى ما تقوم به منظماتها من عمل لإذكاء الوعي، بالعمل مع مصنعي الطلاء وتشجيع المشرعين على اعتماد قوانين الطلاء المحتوي على الرصاص واختبار المنتجات للتأكد من أن التشريعات القائمة يجري تنفيذها. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الوقت الراهن، قالت إن الثلث فقط من الضوابط الملزمة قانوناً الموجودة اعتمدت منذ عام ٢٠٠٩، حين أصبح الرصاص في الطلاء أحد مسائل السياسات العامة الناشئة في إطار النهج الاستراتيجي، والعديد من هذه الضوابط لا يجري إنفاذه. وعلاوة على ذلك، يوجد ١٢٢ بلداً ليس لديه قواعد تنظيمية بشأن الرصاص في الطلاء، لذلك مازالت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في الفترة التي تسبق الدورة الخامسة للمؤتمر في عام ٢٠٢٠ لتحقيق مزيد من التقدم.

٢ - المواد الكيميائية في المنتجات

٩٢- [يستكمل فيما بعد]

- ٣ - المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية
 ٩٣- [يستكمل فيما بعد]
- ٤ - التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة
 ٩٤- [يستكمل فيما بعد]
- ٥ - المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء
 ٩٥- [يستكمل فيما بعد]
- ٦ - الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة
 ٩٦- [يستكمل فيما بعد]
- ٧ - المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً
 ٩٧- [يستكمل فيما بعد]
- ٨ - مبيدات الآفات الشديدة الخطورة
 ٩٨- [يستكمل فيما بعد]
- دال - تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي
 ٩٩- [تستكمل فيما بعد]
- هاء - تمويل النهج الاستراتيجي
 ١٠٠- [تستكمل فيما بعد]
- سادساً - الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠
 ١٠١- [تستكمل فيما بعد]
- سابعاً - التحضير للدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
 ١٠٢- [تستكمل فيما بعد]
- ثامناً - مسائل أخرى
 ١٠٣- [تستكمل فيما بعد]
- تاسعاً - اعتماد تقرير الاجتماع
 ١٠٤- [تستكمل فيما بعد]
- عاشراً - اختتام الاجتماع
 ١٠٥- [تستكمل فيما بعد]